

Distr.
LIMITED

TD/B/RBP/L.58/Add.1
26 November 1992
ARABIC
Original : ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني
بالممارسات التجارية التقييدية
الدورة الحادية عشرة
جنيف ، ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢
البند ٨ من جدول الأعمال

مشروع تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية عن دورته الحادية عشرة

المعقودة في قصر الأمم بجنيف ، في
الفترة من ٢٢ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢

المقرر: السيد دونالد بارتريدج (كندا)

إضافة

المحتويات

<u>الفقرات</u>	<u>المفحة</u>	<u>الغمل</u>
استعراض أعمال مجموعة المبادئ والقواعد المنمفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية والخبرة الناجمة عن تطبيقها وتنفيذها (البند ٣ من جدول الأعمال)		الاول -
الانشطة المتملة بأحكام محددة في المجموعة (البند ٤ من جدول الأعمال)		
برنامج العمل المتعلق بالممارسات التجارية التقييدية (البند ٥ من جدول الأعمال)		
٢٢ - ٤٦	٢	

الفصل الاول

استعراض أعمال مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة
المتفق عليها اتفقا متعدد الاطراف من أجل مكافحة
الممارسات التجارية التقييدية والخبرة الناجمة
عن تطبيقها وتنفيذها
 (البند ٣ من جدول الاعمال)

الأنشطة المتمثلة بأحكام محددة في المجموعة:

- (أ) الدراسات المتعلقة بالممارسات التجارية
التقييدية المتمثلة بأحكام مجموعة المبادئ
والقواعد ؛
- (ب) المعلومات والمشاورات المتعلقة بالممارسات
التجارية التقييدية ؛
- (ج) القانون النموذجي أو القوانين النموذجية
لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية
والدليل المتعلق بتشريعات الممارسات
التجارية التقييدية ؛
- (د) برامج المساعدة التقنية والبرامج
الاستشارية والتدريبية المتعلقة بالممارسات
التجارية التقييدية

(البند ٤ من جدول الاعمال)

برنامج العمل المتعلق بالممارسات التجارية التقييدية

(البند ٥ من جدول الاعمال)

٢٢ - وصف ممثل إيطاليا بعض الخصائص التي يتميز بها قانون المنافسة الإيطالي الذي اعتمد في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ والذي يتوخى نفس النهج العام الذي يتوخاه القانون النموذجي . وقال إن القانون ينطبق على مؤسسات القطاعين الخاص والعام . وأضاف أن سلطة المنافسة مسؤولة أمام البرلمان ، مما يكفل استقلالها . ولها صلاحية التوصية بإدخال تعديلات على التشريع لجعله يتفق على نحو أوثق مع مبادئ المنافسة ، الأمر الذي يكفل كون السلطة لا تعنى فقط بسياسة مكافحة الاحتكار وإنما أيضا بسياسة المنافسة . ولقد تدخلت هذه السلطة ، في ممارسة اختصاصاتها ، في قطاعات عالية التنظيم مثل المواصلات السلكية واللاسلكية ، والمشتريات العامة ، وتجارة التجزئة . وخبراتها فيما يتمل بإنفاذ قوانين مكافحة الممارسات التجارية التقييدية شبيهة

بخبيرات غيرها من سلطات المنافسة . وقد كان تدخلها ضروريا بشكل خاص في مناعات الاسمنت ومنتجات الالبان ومناعات تصريف النفايات .

٢٣ - وقال ممثل سري لانكا إن لجنة الممارسات التجارية المشروعة التي بدأت تعمل في عام ١٩٨٧ بإمكانها أن تحقق في حالات الاحتكار والممارسات المانعة للمنافسة ، وكذلك في الاندماجات ، ولكن فقط بعد إنجازها . وأضاف أنه حسب اقتراح قبله مجلس وزراء سري لانكا سوف ينقح قانون لجنة الممارسات التجارية المشروعة رقم ١ الصادر في عام ١٩٨٧ للسماح بإجراء تحقيقات في الاندماجات المقترحة . وقال إن بلده قد رفع في الأسابيع الأخيرة الرقابة على أسعار الخبز والدقيق ، فلم تتبق إلا المستحضرات الصيدلانية خاضعة لهذه الرقابة . وبإلغاء المواد من ١٨ إلى ٢٦ من قانون لجنة الممارسات التجارية المشروعة وإزالة الرقابة على الأسعار ، فإن حكومته تصبو إلى تحقيق اقتصاد سوقي يستوفي كامل المواصفات ويتسنى فيه للشركات أن تتنافس بحرية .

٢٤ - ولاحظ أن المشروع المنقح لدراسة الاونكتاد عن تركيز القوة السوقية (TD/B/RBP/80/Rev.1) ، كان قد أخذ بعين الاعتبار التعليقات التي أبدت في الدورة العاشرة لغريق الخبراء الحكومي الدولي ، وطلب من الأمانة إضفاء الصيغة النهائية على الدراسة . وفيما يتصل بالمجمل لدراسة جديدة ممكنة عن "مسائل سياسيات المنافسة المتصلة بالتصنيع في البلدان النامية" ، الذي أعدته الأمانة ، قال إن السمات البارزة لسياسة التصنيع الجديدة في سري لانكا تتمثل في تشجيع الصناعيين في القطاع الخاص على لعب دور حفاز رئيسي ودور خلاق في تعجيل تنمية الصناعة في جميع أنحاء البلاد ، وتشجيع الصناعات ذات الوجهة التصديرية ، وإدخال برنامج جديد للإصلاح الصناعي يرافقه هيكل تعريفي رشيد . وأنشئت في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ لجنة تصنيع لتنسيق البرامج والسياسات الصناعية .

٢٥ - وأردف قائلا إن حكومته كانت قد قدمت كل التشجيع للاستثمار الأجنبي وإن شركات دولية عديدة ، من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ، كانت قد استثمرت في صناعات مختلفة بسري لانكا . وقال إن مناطق التجارة الحرة الثلاث التي أقيمت لتحسين التنسيق قد جُمعت في منطقة واحدة وأعيد تسميتها بـ "منطقة اقتصادية حرة" . وقد ازداد ذلك توسعا بتمديد الحوافز لتشمل الصناعات التصديرية في أي جزء من أجزاء الجزيرة . وأضاف أن ما لا يقل عن ٦٠ شركة وهيئة من شركات وهيئات القطاع العام قد تم تحويلها إلى القطاع الخاص أو تم نقلها كليا أو جزئيا للعاملين بها أثناء الأعوام الثلاثة السابقة ، واختلفت هذه الشركات والهيئات من ممانع منسوجات وشركات منتجة للمصنوعات الخزفية ، وممانع تقطير ، وممانع أسمدة ، وشركات نقل بحري ،

ومصانع إسمنت ، من جملة شركات وهيئات أخرى . والمالكون الجدد في القطاع الخاص هم في آن واحد شركات دولية ومحلية من بينها شركات من اليابان والنرويج وسويسرا وجمهورية كوريا والهند وعدد من البلدان الأخرى .

٢٦ - وقال ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إن الحكومة قد أكدت مؤخرا تعهداتها باستبدال قانون الممارسات التجارية التقييدية (قانون الممارسات التقييدية) لعام ١٩٧٦ ، الذي يعنى بالاتفاقات ، بتشريع جديد . وقال إن القانون القائم يقتصر على الاتفاقات التي تعنى بالسلع ويستند إلى بنية الاتفاق . فالاتفاق الذي يندرج ضمن أحكام قانون الممارسات التقييدية لا بد من تسجيله لدى المدير العام للتجارة المشروعة الذي يتوجب عليه إحالته إلى محكمة الممارسات التقييدية التي لها أن تبطل الاتفاقات إذا كانت تتعارض مع المصالح العام . وكانت الحكومة قد خلعت إلى أن النظام الحالي في قانون الممارسات التقييدية غير مرن وبطيء ، وهو كثيرا ما يعنى باتفاقات مأمونة ويقصّر في التطرق على نحو ملائم للاتفاقات المانعة للمنافسة . وسوف يُدخل تشريع جديد عندما يسمح الوقت بذلك للبرلمان ، وسوف يستند إلى أحكام مماثلة للأحكام الواردة في المادة ٨٥ من معاهدة روما . وسوف يشمل القانون الجديد أي اتفاق من الاتفاقات إذا كان هدفه أو غرضه يتمثل في تقييد المنافسة في المملكة المتحدة .

٢٧ - واسترسل قائلا إن المملكة المتحدة تعلق قدرا كبيرا من الأهمية على المنافسة وعلى حاجة الدول الأعضاء إلى قوانين منافسة وإلى انفاذ هذه القوانين . وقال إن العمل الذي تضطلع به أمانة الأونكتاد بشأن القانون النموذجي سيكون مفيدا . فبإمكان البلدان التي لها قوانين تتعلق بالمنافسة ولها خبرة في تطبيقها أن تساعد البلدان التي ترغب في إدخال مثل هذه القوانين . والمساعدة التي يمكن تقديمها مبنية في القرار المتفق عليه للمؤتمر الاستعراضي الثاني في عام ١٩٩٠ . وقال إن المملكة المتحدة ما انفكت تشارك بشكل ملحوظ ، منذ الدورة العاشرة للفريق الحكومي الدولي ، في تقديم المساعدة التقنية للبلدان الأخرى . وقد قام موظفون من مكتب الممارسات التجارية المشروعة بما مجموعه ست زيارات إلى الخارج لتقديم المساعدة التقنية (زيارتان إلى الاتحاد الروسي ، وزيارتان إلى تشيكوسلوفاكيا ، وزيارة إلى ليتوانيا وأخرى إلى الصين) ، بهدف مساعدة هذه البلدان على وضع وتطوير قوانينها في مجال المنافسة . وبالإضافة إلى ذلك تلقت المملكة المتحدة ما مجموعه ٢٧ زيارة من ٢٢ بلدا مختلفا من جميع أنحاء العالم ، كما سجلت عدة زيارات لمكتب الممارسات التجارية المشروعة . وقد وفد هؤلاء الزوار من كينيا والصين وجامايكا وروسيا .

٢٨ - وقال إن الأمانة قد استنبطت قائمة مرجعية للمشاورات من المفروض أن تكون مفيدة ولكن يجب أن تكون دليلاً مرناً . كما يجب ألا يمنع التفصيل الهائل المقدم في القائمة المرجعية البلدان من التوجه إلى سلطات المنافسة التي ربما استطاعت مساعدتها .

٢٩ - واختتم قائلاً إن الدورة السنوية للغريق الحكومي الدولي توفر محفلاً ممتازاً لتبادل الخبرات فيما بين خبراء المنافسة . وبهذا الخصوص فإن المملكة المتحدة ترحب بتحريك الونكتاد الثامن في اتجاه نمط عمل أكثر مرونة في اجتماعات الونكتاد . وهناك الأمانة على الجودة الممتازة للورقات التي قمتها للدورة .

٣٠ - وذكر ممثل كندا أن سياسة المنافسة في كندا لها تاريخ طويل يرجع إلى أكثر من مائة سنة . وكان تحديث قانون المنافسة قضية سياسة عامة جرى بشأنها نقاش طويل مكثف ، إذ بدأت العملية في عام ١٩٦٥ في المجلس الاقتصادي لكندا ولم تستكمل المرحلة الأولى إلا في عام ١٩٧٦ مع مد القانون ليشمل قطاع الخدمات . وبلغت هذه العملية ذروتها عام ١٩٨٦ بالموافقة على قانون المنافسة وقانون محكمة المنافسة . وشملت التغييرات التي تمت تطبيق إجراءات جديدة للتحقيق تتماشى مع ميثاق الحقوق والحريات لعام ١٩٨٢ ، والأخذ بعملية استعراضية جديدة للاندمجات المدنية وتطبيق حكم حديث على إساءة استعمال المراكز المهيمنة .

٣١ - وكان من بين التحديات الرئيسية أمام تطبيق مكافحة الاحتكار في الأعوام الأخيرة الصمود أمام التحديات العديدة بموجب الميثاق الكندي للحقوق والحريات لثنى جوانب القانون الموضوعية والاجرائية على السواء . وفي حين أدى عدد من قرارات المحاكم إلى عرقلة التقدم في عدة قضايا هامة ، فقد أعلنت المحاكم عن تأييدها للسياسة التي تؤكد على أحكام رئيسية عديدة في قانون المنافسة ، مما قلل كثيراً من الشك بشأن إمكانية تطبيق هذه الأحكام .

- أيد حكم صدر بالاجماع عن المحكمة العليا لكندا تأييداً قاطعاً دستورية أحكام تحديد الأسعار الواردة في القانون .
- في تموز/يوليه ١٩٩٢ أيدت المحكمة العليا سلطة محكمة المنافسة في تطبيق أحكامها من خلال أوامر الأداء . وكانت القضية المعنية تتعلق بإجراءات الأداء المعروضة على المحكمة ضد شركة كرايزلر كندا لعدم اتباعها شروط أمر المحكمة بإعادة التوريد لمعدّل قطع غيار السيارات.
- أيدت المحكمة العليا دستورية أحكام الدعاية المضللة في القانون .
- رفضت المحكمة العليا السماح بالطعن في أحكام لمحكمة الاستئناف صدرت بالإجماع تؤكد دستورية أحكام الاندماجات في القانون فضلاً عن دستورية محكمة المنافسة .

- أصدرت محكمة المنافسة مؤخراً أحكاماً في أول قضيتين للاندماجات كانتا مشار خلاف كامل بموجب قانون المنافسة لعام ١٩٨٦ فضلاً عن ثاني أحكامها بشأن إساءة استعمال المركز المهيمن .
- وفي قضية ليدلو تم الشروع في إقامة دعوى أمام محكمة المنافسة بموجب أحكام إساءة استعمال المركز المهيمن في قانون المنافسة .
- وقد التمس الطلب تخفيفاً وخاصة بصد استخدام اتفاقات تقييدية في العقود ، والمقاضاة "الزائفة" واحتياز مزار المنافسين ، وكلها تستهدف خلق وحماية مركز سوقي مهيمن في خدمات إزالة النفايات .

٣٢ - وقد أصبحت المبادئ التوجيهية للتنفيذ بصفة خاصة أداة هامة في جهود مكتب المنافسة لتحديد وتوضيح سياساته وممارساته في مجال التنفيذ . وفي العام الماضي قام بنشر المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتمييز السعري والتسعير الافتراضي ليضيف إلى المبادئ التوجيهية السابقة المتعلقة بالاندماجات والدعاية المضللة .

٣٣ - وأكد ممثل مصر على أهمية الدورة الحالية للفريق الحكومي الدولي ، فهي أول دورة تعقد بعد الاونكتاد الثامن . الذي دعم ولاية الفريق بشأن سياسات وقواعد مكافحة الممارسات التجارية التقييدية من أجل تشجيع المنافسة وتعزيز عمل الأسواق على النحو المناسب وتخصيص الموارد بكفاءة ، وتحقيق المزيد من تحرير التجارة الدولية . وهذه المسألة الأخيرة لها أهميتها بالنظر إلى النتائج المتوقعة لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية التي توشك على إنشاء نظام تجاري دولي جديد . ومن الواضح أن مصر ملتزمة بمجموعة المبادئ والقواعد التي أقرت في عام ١٩٨٠ ، ويظهر هذا الالتزام واضحاً في التحول الجاري في بلده إلى الاقتصاد القائم على قوى السوق . وتشمل الإجراءات التي اتخذت في هذا الصدد إلغاء القيود الحكومية على التجارة ، وخاصة تحرير الواردات . وتعلق أهمية متزايدة على القطاع الخاص للاقتصاد . وفي حين لا يوجد تشريع شامل لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية ، فقد اتخذت مصر تدابير تسمح للمنافسة بأن تمارس دورها كاملاً في الاقتصاد ، وقد أحدث ذلك بلا شك نتائج مواتية . ولكنه لاحظ أنه بينما تحرر البلدان النامية اقتصاداتها لصالح المنافسة ، لا تتقيد البلدان المتقدمة ، وخاصة شركاتها المتعددة الجنسية ، تقيداً كاملاً بالمبادئ والقواعد المتفق عليها . وأعرب عن اعتقاده أنه ينبغي أن تكون مجموعة المبادئ والقواعد ملزمة وأن تطبق على جميع الدول .

٣٤ - وفيما يتعلق بمشروع القانون النموذجي ، أكد على أهمية هدفه في مجال التنمية الاقتصادية . وأعرب عن أمله في الاتفاق على النص والتوصل إلى صيغة نهائية في أقرب وقت ممكن .

٢٥ - كما استرعى الاهتمام إلى الحاجة إلى المساعدة الفنية في مجال الممارسات التجارية التقييدية على نحو ما دعت إليه مجموعة المبادئ والقواعد . وشدد على ضرورة تركيز الفريق الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية على تجارة الخدمات التي تهم البلدان النامية ، والتعاون في هذا المجال مع اللجنة الدائمة المعنية بالخدمات .

٣٦ - وذكر ممثل تشيكوسلوفاكيا أن اقتصاد بلده يمر بمرحلة انتقال من التخطيط المركزي إلى الاقتصاد السوقي ، وأن المرحلة الانتقالية تتم بانخفاض مستويات المنافسة . وأشار إلى أنه في عملية خصخصة الكثير من الأنشطة التجارية المملوكة للدولة التي تجري حالياً في بلده يكرّس اهتمام خاص لتعريض الشركات التي انتقلت إلى القطاع الخاص لقوى السوق ، فتنشأ فرص كبيرة لتدعيم المنافسة خلال العملية . وقال إن قانون حماية المنافسة رقم ٦٣ الذي بدأ نفاذه في ١ آذار/مارس ١٩٩١ يوفر الإطار القانوني للحماية من القيود غير المشروعة على المنافسة . ويغطي هذا القانون الالتزامات الناتجة عن مجموعة المبادئ والقواعد . وسلطة مراقبة المنافسة منوطة بوزارة المنافسة الاقتصادية في الجمهورية التشيكية وبالمكتب السلوفاكي لمكافحة الاحتكار في الجمهورية السلوفاكية . وأضاف أن أنشطة مكاتب مكافحة الاحتكار تركز على المجالات التالية: '١' اتفاقات الكارتلات ، والاندماجات ، وإساءة استعمال المركز المهيمن لأصحاب المشاريع في السوق ؛ '٢' الآراء بشأن تحليل مشاريع الخصخصة للشركات ذات المركز الاحتكاري أو المهيمن ؛ '٣' أعمال الأحكام الأخرى لتنشيط المنافسة الاقتصادية ، وذلك مثلاً في ميدان المشتريات العامة وتنظيم الاحتكارات الطبيعية . وتعلق مكاتب مكافحة الاحتكار أهمية خاصة على التعاون الدولي وتقاسم الخبرات مع هيئات المنافسة في البلدان والمنظمات الأخرى التي أقيمت معها اتصالات .

٣٧ - وذكر ممثل لجنة الاتحادات الأوروبية أن اللجنة تؤيد كاملاً الأهداف الأساسية لمجموعة المبادئ والقواعد ، وهي ضمان ألا تعرقل الممارسات التجارية التقييدية أو تبطل أثر تحقيق الفوائد التي يمكن أن تترتب على تحرير الحواجز التعريفية وغير التعريفية . وتسعى اللجنة إلى تحقيق هذا الهدف لمجموعة المبادئ والقواعد بصدد تجارتها الداخلية والخارجية على السواء . وقواعد المنافسة في الجماعة شاملة وتغطي مجالا واسعا من المسائل . وإلى جانب التطبيق النشط للقواعد على كل من الشركات الخاصة والعامة فقد زادت اللجنة مؤخرًا من جهودها لتطبيق قواعد المنافسة على قطاعات كانت "منسية" حتى الآن مثل المرافق العامة ، من أجل ضمان وجود منافسة حقيقية في جميع القطاعات بما في ذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية ، والطاقة والمياه والنقل . كما أدرجت الجماعة معونات الدولة في مراقبتها للمنافسة .

٣٨ - وقد حاولت الجماعة أن تتفاوض بالمثل على قواعد المنافسة الشاملة فسي اتفاقاتها التجارية الشنائية مع عدد من الأمم الأخرى ، بما فيها البلدان النامية . وهناك عناصر هامة تتعلق بالمنافسة في الاتفاقات مع بولندا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا . وهذا ينطبق أيضاً على اتفاق المنطقة الاقتصادية الأوروبية التي يتوقع بدء نفاذه في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، والاتفاقات مع البلدان النامية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا . وتعترف الجماعة الأوروبية اعترافاً كاملاً بأهمية سياسة المنافسة كأداة لتحرير التجارة ، وهي على استعداد لتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية وغيرها في هذا المجال .

٣٩ - وقال ممثل جمهورية كوريا إن بلده من قانون تنظيم الاحتكارات والممارسات التجارية المشروعة في نيسان/أبريل ١٩٨١ ، بعد عام واحد من اعتماد مجموعة المبادئ والقواعد ، وأنشأ لجنة الممارسات التجارية المشروعة في ظل هذا القانون . وفي المرحلة الأولى من تنفيذ القانون ، نظمت اللجنة أساساً الممارسات التجارية غير المشروعة مثل رفض التعامل دون سبب معقول ، وتمييز الأسعار والشروط الأخرى للمعاملات ، وإساءة استعمال المركز المهيمن . ومنذ منتصف الثمانينات تركز اللجنة جهودها على تدعيم التدابير ضد تركيز القوة السوقية والممارسات التجارية غير المشروعة . ومن أجل تحقيق هذه الأهداف بطريقة أكثر فعالية ، تم تعديل القانون ثلاث مرات: في ١٩٨٦ و ١٩٨٩ و ١٩٩٢ .

٤٠ - وقال إن لجنة الممارسات التجارية المشروعة تعمل على تنشيط المنافسة الحرة والمشروعة في بلده ، وأدى هذا إلى تدعيم رفاهية المستهلكين والقدرة التنافسية للشركات المحلية . وعزز من هذه النتائج الإيجابية اتخاذ تدابير نشطة لإلغاء القيود التنظيمية في شتى المجالات ، بما في ذلك تحرير التجارة الخارجية والاستثمار ، مما يُدخل منافسة إضافية إلى بلده . وفضلاً عن ذلك تطبّق اللجنة بصرامة عدة تدابير بموجب هذا القانون لتقييد تركيز القوة الاقتصادية . والواقع أن بلده في تشريعين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ استكمل تنقيح قانون الممارسات التجارية المشروعة لتشديد القيود على الملكية المتبادلة وحدود استثمار رأس المال للتجمعات التجارية الضخمة . وذكر أن اللجنة نشطة أيضاً في مكافحة الأنشطة التواطئية للشركات والممارسات التجارية التقييدية للرابطات التجارية . وفضلاً عن ذلك تدعم تعاونها مع هيئات المنافسة الأجنبية والمنظمات ذات الصلة . فمثلاً في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ استضافت كوريا المؤتمر الدولي المعني بسياسة المنافسة والنمو الاقتصادي الذي شارك في رعايته معهد التنمية الكوري والاونكتاد .

٤١ - واستعرض في ختام كلمته الاهتمام إلى الممارسات المانعة للمنافسة مثل قيود التصدير الطوعية واتفاقات التسويق المنظمة التي تؤدي إلى كارتلات التصدير . وقال إن هذه القيود تحتاج إلى أن يتمدى لها الاونكتاد على النحو الواجب .

٤٢ - وذكرت ممثلة الغلبين أن بلدها نفذ برنامجاً شاملاً لإعادة الهيكلة الاقتصادية تميز باستراتيجية نشطة للتوجه السوقي . وفي التسعينات بدأت الحكومة برنامجاً مستقلاً للتحرير يقلل من الحواجز التعريفية وغير التعريفية أمام التجارة . كما تم الأخذ بسياسات محابية للسوق في مجالات أخرى للاقتصاد . وفي حزيران/يونيه ١٩٩١ منحت الحكومة قانون الاستثمار الاجنبي الذي يسمح تلقائياً للاستثمارات الاجنبية بامتلاك نسبة ١٠٠ في المائة من الأسهم إلا في عدد محدود من المجالات . كما اتُخذت خطوة هامة نحو إلغاء القيود في العام الجاري بتحرير نظام النقد الاجنبي . وشرع بلدها في تنفيذ برنامج نشط للخصخصة بإنشاء لجنة تعنى بالخصخصة . كما يُعرض حالياً تشريع يتعلق بإعادة هيكلة النظام المصرفي .

٤٣ - وأشارت إلى أنه يمكن الرجوع إلى استعراض لقوانين وسياسات المنافسة في الغلبين في وثيقتي الاونكتاد TD/B/RBP/89 و ITP/63 . وتتجسد السياسة الوطنية لمكافحة المنافسة غير المشروعة في الدستور ذاته وتعتبر عنها بعض القوانين التشريعية والادارية التي تطبقها شتى الوكالات الحكومية ، مثل وزارة التجارة والصناعة ، ولجنة الأوراق المالية والبورصة ، والمصرف المركزي ، الخ . وتبذل حالياً الجهود لتدعيم وترشيد قوانين المنافسة في التشريعات ومشاريع القوانين التي تنتظر الإصدار وتهدف إلى: (١) الأخذ بقانون شامل متكامل للمنافسة ؛ (٢) بناء المؤسسات من خلال إنشاء لجنة لمكافحة الاحتكار ؛ (٣) تدعيم آلية للتطبيق من خلال إنشاء مكتب للمدعي العام لمكافحة الاحتكار . وأضافت أن الجهود الوطنية في هذا المجال تحمل على دعم تقني سخّي من مؤسسات دولية مثل الاونكتاد ، ففي ٢٠ - ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ عُقدت في مانيل حلقه عمل إقليمية بشأن الممارسات التجارية التقييدية لبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بمشاركة خبراء من النرويج وهولندا .

٤٤ - ولاحظت أن المناقشات في فريق الخبراء الحكومي الدولي كُرمّت كلها تقريباً للنظر في السياسات الوطنية في مجال الممارسات التجارية التقييدية . غير أن قوانين المنافسة المحلية لا تستهدف ، بسبب القيود على الولاية القضائية ، إلا تعزيز المصالح الاقتصادية الوطنية فقط ولا توفق بين المصالح المتضاربة لمختلف البلدان . وربما كان الوقت الحالي مواتياً لاستكشاف إمكانات دعم التعاون الدولي فيما يتمل بممارسات المنافسة غير المشروعة . فأولاً ينبغي تدعيم مجموعة المبادئ والقواعد بإعطائها طابعاً ملزماً قانوناً . وقد اتخذت مبادرات في محافل أخرى ويمكن أن يتحقق نفس

الشيء في فريق الخبراء الحكومي الدولي . وفي مفاوضات جولة أوروغواي ، تم إدراج أحكام تعنى بالممارسات التجارية في مشروع الاتفاق بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة والاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات . كما تدعو الأحكام إلى إصدار تشريع وطني للتمضي للممارسات التجارية التقييدية وإلى المشاركة ، على الصعيد الدولي ، في المعلومات وآليات التشاور . ثانياً هناك مجال للتمضي للسلوك المانع للمنافسة داخل الإطار الشامل المتعدد الاطراف . وكثيراً ما قيل إن أنشطة الشركات الخاصة خارج بلدانها الأصلية هي أمر لا يخفى إلا قوانين المنافسة للبلدان المضيفة المعنية . غير أن قوانين المنافسة المحلية وحدها لا توفر إلا وسيلة قاصرة لحماية حيوية المنافسة اليوم . وتبين دراسة أجريت في ١٩٩١ تحت رعاية البنك الدولي وتحمل عنوان The Basics of Anti-Trust Policy (أساسيات سياسة مكافحة الاحتكار) أن سياسات المنافسة الدولية والمحلية يعزز بعضها البعض . وتم إيراد مثال لسياسات مكافحة الاحتكار في الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية التي تطبق على المبادلات الاقتصادية لا داخل الدولة أو البلد العضو المعني فحسب بل أيضاً على أنشطة خارج الدولة أو الحدود الوطنية . ويمكن لفريق الخبراء الحكومي الدولي أن يستقي درساً من الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية في تنمية التعاون من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية عبر الحدود الوطنية .

٤٥ - واسترعى ممثل فرنسا الاهتمام إلى المشاورات المتعددة الاطراف المقرر إجراؤها في الدورة الحالية والتي تطوع فيها وفده بعرض ورقة بشأن موضوع "حقوق المدعى عليهم في تحقيقات ودعاوى المنافسة" . وفي هذا الصدد قدمت حكومته نمواً بمعلومات أساسية يتاح في الوثيقة TD/B/RBP/91 . وقال إن فريق الخبراء الحكومي الدولي هو محفل ممتاز لإجراء اتصالات بين هيئات المنافسة في جميع بلدان العالم .

٤٦ - وفيما يتعلق بتنفيذ قانون المنافسة ، أكد على النقاط الأساسية الثلاث التي تميز عمل السلطات الفرنسية . وهذه النقاط هي: '١' تنظيم المنافسة تشجيعاً على توازن السوق ؛ '٢' احترام مبدأ الشفافية في العلاقات بين الشركاء الاقتصاديين و'٣' العمل اليومي لتعزيز الولاء في المعاملات التجارية .
